

النزاعات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في إفريقيا: دراسة حالة نيجيريا

Ethnic Conflicts and the State of Africa Problematic Problem: A Case Study of Nigeria.

-د/ كريم رقبولي جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02-الدولة: الجزائر

البريد الإلكتروني (Email): karimch053@hotmail.com

-طالبة دكتوراه: أحلام وغلبيسي، مؤسسة الانتماء: جامعة محمد لمين دباغين - سطيف
02-الدولة: الجزائر

البريد الإلكتروني (Email): ahlemouaghlici@gmail.com

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة أحد المواضيع المهمة في حقل العلاقات الدولية والمتعلقة بـ "النزاعات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في إفريقيا: دراسة حالة نيجيريا"، فعادة ما يهدد التعدد الإثني استقرار الدول نظرا لصعوبة دمج الجماعات الإثنية في دولة قومية واحدة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن القارة الإفريقية تتميز بتعدد إثني كبير في مختلف دولها، وتعتبر نيجيريا من الدول الإفريقية التي تحتوي على عدد كبير من الإثنيات، وهو ما كانت له آثار سلبية كبيرة، حيث عرفت الدولة العديد من النزاعات الإثنية ما هدد استقرارها ووحدتها.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، الجماعات الإثنية، النزاعات الإثنية، بناء الدولة، نيجيريا.

Abstract

This study seeks to address one of the important issues in the field of international relations, related to ethnic conflicts and the problem of state building in Africa: a case study of Nigeria, as

multi-ethnicity usually threatens the stability of countries due to the difficulty of integrating ethnic groups into one national state.

This study has found that the African continent is characterized by a great ethnic diversity in its various countries, and Nigeria is considered one of the African countries that contain a large number of ethnicities, which has had great negative effects, as the country has known many ethnic conflicts that threatened their stability and unity.

Key words: Africa, Ethnic groups, Ethnic conflicts, Nation building, Nigeria.

Résumé :

Cette étude vise à aborder l'une des questions importantes dans le domaine des relations internationales concernant les conflits ethniques et les problèmes de construction de la nation en Afrique : l'étude de cas du Nigeria, qui menace souvent la stabilité des états en raison de la difficulté d'intégrer les groupes ethniques dans un seul état-nation.

L'étude a révélé que le continent africain était caractérisé par un grand caractère multiethnique dans ses différents états, et que le Nigeria était un état africain avec un grand nombre de groupes ethniques, qui a eu des effets négatifs significatifs, l'état ayant connu de nombreux conflits ethniques qui menaçaient sa stabilité et son unité.

Mots-Clés : Afrique, Groupes ethniques, Conflits ethniques, Renforcement de l'état, Nigéria.

مقدمة:

أدت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى عدة جمهوريات وتزايد حدة النزاعات الإثنية في العديد من الدول إلى حدوث تغيرات عميقة على مستوى النظام الدولي والعلاقات الدولية، أهمها تحول نمط النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، حيث ظهرت المجموعات الإثنية كفاعل جديد يطالب بحقوقها.

وتعد القارة الإفريقية من أكثر المناطق في العالم التي تشهد نزاعات وحروب داخلية، حيث تتسم النزاعات الإثنية فيها بالتعقيد، وتعتبر نيجيريا من الدول الإفريقية التي تعاني مشاكل اجتماعية نتيجة التركيبة المجتمعية المتميزة بالتعدد الإثني، وهو ما أدى إلى عدم استقرارها نتيجة العديد من النزاعات التي شهدتها، ومن ثم توجب على هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر النزاعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا؟

وللإجابة عن الإشكالية تم اقتراح الفرضية التالية:

كلما كان هنا تنوع إثني في الدولة كلما أثر ذلك سلبا على استقرارها.

- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى معالجة أحد أهم المشكلات والتحديات التي تعاني منها دول العالم الثالث، وكذا إلى معرفة الأسباب الحقيقية لاندلاع النزاعات الإثنية، بالإضافة إلى توضيح علاقة التفاعل والتأثير المتبادل بين النزاع الإثني وانعكاساته على إفريقيا بشكل عام، ثم التعرف على التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا كدراسة حالة.

- المقاربة المنهجية:

منهج دراسة حالة: قمنا باستخدام هذا المنهج لدراسة حالة نيجيريا، وتحديد طبيعة العلاقة بين الظاهرة المدروسة والحالة النيجيرية.

المنهج الوصفي التحليلي: تم الاعتماد على هذا المنهج لتحليل آثار النزاعات الإثنية على إفريقيا عامة وفي نيجيريا خاصة.

2 الإطار النظري لدراسة النزاعات الإثنية

1.2 مفهوم النزاعات الإثنية

لكي يتسنى لنا تعريف النزاعات الإثنية سنتطرق أولاً لتحديد مفهوم النزاع والإثنية.

النزاع:

اعتبر جون بورتون **John Burton** أن النزاع هو نتيجة للظروف الاجتماعية التي تنتج سلوكيات معادية للأخر، وهو نتيجة مباشرة للأعراف الاجتماعية والمؤسسات القائمة على المجتمع، واعتبر أن النزاع ينتج عن عدم تحقيق الإنسان لاحتياجاته التي تتخطى الغذاء والمأوى، لتصل إلى الاعتراف بالشخص وهويته حيث تشكل هذه الاحتياجات الأساس لتنمية الفرد وأمن المجتمع، لأن الحرمان منها يؤدي بأفراد إلى سلوكيات معادية للمجتمع. (عائشة بوعشيبية. 2018، ص 20).

الإثنية:

هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات منفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين. (صابر حموته. 2015، ص 18).

يعرفها قاموس ويبستر: بأنها السمة الطبيعية التي تتسم بها جماعة ما إزاء غيرها داخل المجتمع الواحد، وهذه السمة قد تكون اللغة، الثقافة، الدين. (بالقاسم مربعي. 2015، ص 29).

الجماعة الإثنية: هي تجمع بشري يتراطب أعضاؤه فيما بينهم من خلال روابط مشتركة كوحدة الأصل أو القومية أو الثقافة، وهم يعيشون معا داخل إطار حضاري ثقافي مخالف لإطارهم الحضاري الثقافي بيد أنهم يظلون محتفظين بتميزهم الثقافي. (أحمد إيداير. 2012، ص 15).

النزاع الإثني: يعرفه ميشال براون Michel brown بأنه تنافر بين مجموعتين أو أكثر حول القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية، سياسية، اجتماعية وإقليمية، كما أنها نمط منظم للعنف بين المجموعات يحدده العامل الإثني. (عائشة بوعشبية. 2018، ص 22).

وحسب فيرون Fearon النزاعات الإثنية تظهر كشكل من أشكال الحرب الانفصالية وذلك نتيجة لخوف الأقلية التي لا تتق في الدولة التي يحكمها نظام الأغلبية التي لا تمنح حقوق الأقليات. (صابر حموته. 2015، ص 21). وبالتالي فالنزاع الإثني هو شكل من أشكال العنف بين جماعتين أو أكثر، كما قد يكون بين جماعة إثنية والنظام القائم، يبره الاختلاف الإثني بهدف تغيير الأوضاع القائمة.

2.2 عوامل بروز النزاعات الإثنية كقضية عالمية

تعتبر النزاعات الإثنية من بين أهم التهديدات الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وذلك نظرا لتداعياتها على المستوى الإقليمية والعالمية، وذلك راجع إلى العديد من العوامل والمتمثلة في:

- المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي.

- تنامي الاهتمام بتصور الثقافة وذلك نتيجة انعكاسات العولمة على الجانب الثقافي.

- زيادة عدد الإثنيات في العالم.

- انفجار النزاعات الداخلية في العديد من الدول.

ضف إلى ذلك المشاكل والآثار التي تنتجها النزاعات والمتمثلة في:

- مشكلة اللاجئين.

- الإبادة الجماعية.

- انتشار موجات النزاعات الإثنية من دولة إلى أخرى. (سمية بلعيد. 2010، ص

ص 47-51).

3.2 المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية

1.3.2 المقاربة الإفتعالية: سبب النزاع الإثني حسب هذه المقاربة يعود إلى دور

الفواعل السياسية (الداخلية والخارجية)، وليس إلى الاختلافات القيمية بين الجماعات الإثنية. فعلى المستوى الداخلي يعمل القادة السياسيين على خلق وتحريك النزاع الإثني (التعبئة السياسية وتسييس الإثنية) لخدمة مصالحهم (الوصول إلى السلطة والسيطرة على الموارد في الدولة)، التي تتحقق في جو من الفوضى بالاعتماد على الإثنية كوسيلة.

أما على المستوى الخارجي يرى أنصار هذه المقاربة أن للاستعمار دور كبير في خلق النزاعات الإثنية، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة إلى أكثر من دولة، مما يؤدي إلى تواجد قبائل معادية لبعضها البعض في نفس المنطقة الجغرافية مما يخلق عدم الأمن والاستقرار. (سمية بلعيد. 2010، ص ص 28-29).

2.3.2 المقاربة البنائية: تبني البنائية مقاربتها من خلال التركيز على العلاقة بين

الفاعل Agen والبنية Structure، هذا ما جعل التحليل البنائي ممكنا لدراسة

التعددية الإثنية، من خلال العلاقة بين الدولة والجماعات الإثنية، حيث ركزت البنائية على الأفكار والهوية كمتغير حاسم لفهم طبيعة التفاعل داخل البيئة الداخلية (Christian Geiser P36)

وتفترض بأن النزاع بين الجماعات الإثنية ينتج من خلال تحريك الفواعل (الجماعات)، حيث يقول فيرون **Fearon** في هذا الصدد بأن بناء الهوية على أساس تنازعي تتحكم فيه ثلاثة عوامل هي: المنطق الخطابي السائد، الاتجاهات والميولات النخبوية، طبيعة التفاعل بين المجموعات الأخرى، لهذا فالإثنية كهوية مجرد سلاح في أيدي النخب، والنزاعات الداخلية المتعلقة بالإثنية هي نتاج لهشاشة الهوية، بناءً على الخطاب الأيديولوجي للقادة داخل الجماعات الإثنية. (عادل زقاغ. 2015، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية).

3.2.3 المقاربة الاثنواقعية: نتيجة تغير طبيعة التهديدات بعد نهاية الحرب الباردة، حاولت الواقعية التكيف مع هذه المعطيات الجديدة، حيث عمل عدد من الواقعيين على دراسة النزاعات الإثنية في إطار تطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم، من هنا نشأة الاثنواقعية حيث اعتمدوا في دراستهم للنزاعات الإثنية على الجماعة الإثنية كوحدة للتحليل واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب النزاع الإثني على ظاهرة الخوف أو القلق *La crainte* وعلاقته بحدوث النزاع، وحسب دافيد لاك **David Lake** هناك نوعين من القلق:

__ الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية

__ القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية، ويظهر ذلك إذا ما كانت هناك خلافات بين الجماعات الإثنية، حيث تشعر الأقلية بأنها مستهدفة من قبل الجماعات الأخرى بانتهاك حقوقها. (Christian Geiser. PP33-34.)

والتوترات الإثنية تولدا قلقا يتفاقم بحالة الفوضى، وهنا نكون أمام مفهوم المأزق

الأمني (Christensen Thomas J, the Le dilemme Sécuritaire. contemporary security)

ويطبق باري بوزان Barry Posen المعضلة الأمنية على النزاعات الإثنية، حيث أنه عندما تصل الجماعة لتحقيق هدفها الأمني، تسعى الجماعات الإثنية الأخرى إلى تطوير إمكاناتها العسكرية قصد تقليص قدرات الآخرين، وذلك ردا على التدابير التي اتخذتها المجموعة الأولى لزيادة أمنها، وهذا ما يجعلها تشعر بالأمن، هذا التسابق نحو زيادة القدرات العسكرية يؤدي إلى خلق نزاع إثني. (Barry R Posen, 2008, PP 27- 39.)

3. النزاعات الإثنية في إفريقيا

1.3 أسباب النزاعات الإثنية في إفريقيا

عرفت القارة الإفريقية منذ بداية التسعينيات ظاهرة النزاعات الإثنية، هذه الظاهرة التي تمتاز بدرجة كبيرة من التعقيد نظرا لصعوبة تحديد أسبابها، وسنحاول جمع الأسباب التي أدت إلى النزاعات الإثنية في إفريقيا في أسباب داخلية وأخرى خارجية.

1.1.3 الأسباب الداخلية: وتتمثل في:

-العوامل الإثنية: المجتمع الإفريقي يمتاز بالتعددية الإثنية سواء على أساس اللغة

أو الدين، وهذا ما يزيد من الانقسامات داخل المجتمع الواحد.

ويتحول التعدد الإثني إلى نزاع عندما تشعر الجماعة الإثنية بالحرمان والظلم بسبب

تعرضها لعدم المساواة الاجتماعية وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع بها الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة. وقد

شهدت القارة الإفريقية تسييسا للظاهرة الاثنية من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية، إضافة إلى توزيع الثروة والسلطة على هذا الأساس. (عائشة بوعشيبه، 2018، ص ص 114-116).

العوامل الاقتصادية: وتتمثل أساسا في عدم التوزيع العادل للموارد الاقتصادية بين الجماعات ونتيجة لذلك تنشب النزاعات الإثنية بحيث تسعى كل جماعة للحصول على الثروة دون مشاركة الجماعات الأخرى.

هذا إضافة إلى الاختلافات الهيكلية التي تعانيها القارة كنتيجة لسياسة الاستعمار الذي عمل على ربط اقتصاديات الدول الإفريقية وجعلها تابعة للمراكز الرأسمالية العالمية، وكذا سياسة التمييز التي تتبعها الأنظمة الحاكمة لإرضاء الجماعات الاثنية التي ينتمي إليها النظام الحاكم، وهو الأمر الذي عمق مشكلة الاندماج الوطني في المجتمع، وقد أدى إتباع سياسات اقتصادية تمييزية وغير متوازنة في إفريقيا إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتفشي ظاهرة الفساد في المجتمع الإفريقي. (سمية بلعيد، 2010، ص 67).

2.1.3 الأسباب الخارجية: وتشمل ما يلي:

-السياسات الاستعمارية: تعد السلطات الاستعمارية أول يد متدخلة في النزاعات الإفريقية، وذلك من خلال التقسيم الاستعماري للقارة في مؤتمر برلين 1984-1985 الذي جاء لخدمة مصالح المستعمرين التوسعية، ولقد كان التقسيم مناقض للواقع الاجتماعي والاثني للمجتمع الإفريقي.

فمن ناحية جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معا، ولا التفاعل مع بعضها البعض في إطار واحد، ومن ناحية أخرى فصلت الحدود

السياسية المصطنعة بين جماعات إثنية واحدة وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة. (سفيان داسي، 2017).

أما النمط الثاني من التأثير فكان من خلال السياسات التي اتبعها المستعمر (فرق تسد) مما ساهم في تعميق التناقضات بشكل كبير في المجتمع الإفريقي، وذلك من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها، وإعطائها نصيب أكبر من الحكم والسلطة، وذلك لضمان ولاء قبيلة ما للإدارة الاستعمارية من جهة وتشجيع النزاعات بين القبائل المختلفة من جهة أخرى. (عائشة بوعشبية، 2018، ص ص 119-122).

العولمة: يرجع بعض الدارسين تزايد الحروب والصراعات الإثنية في إفريقيا إلى الآثار المدمرة التي تمارسها العولمة، حيث أدت إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا، وظهور حركات تنظيمية إثنية تتحدى سلطة الدولة الإفريقية، فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية. (الصراعات العرقية في إفريقيا).

أما العوامل الاقتصادية التي صاحبت توجهات مؤسسات "بريتون وودز" في إفريقيا وتطبيق سياسات الضبط الهيكلي Ajustement Structurel التي اتبعتها في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي والتي أدت إلى زيادة المديونية وضعف الدخل القومي وانعكاسه على زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والإيرادات، هو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة وإنتشار الفساد وتهريب الأسلحة والمخدرات، وهو ما أدى إلى انفجار النزاعات الإثنية للجماعات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا في ظل عجز النخب الإفريقية عن القيام بعملية بناء الأمة Nation-bilding. (سمية بلعيد، 2010، ص 69).

2.3 نتائج النزاعات الإثنية في إفريقية

تنعكس النزاعات الإثنية على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، الأمنية وحتى السياسة، وسنحاول فيما يلي رصد بعض نتائج هذه النزاعات على القارة الإفريقية.

1.2.3 التدهور الاقتصادي: يظهر تأثير الحروب الإثنية في إفريقيا على المجال

الاقتصادي من خلال ارتفاع مستوى المديونية والفقر، فالنزاعات الإثنية المسلحة تستهلك جزء كبير من الميزانية العامة للدولة، ويعود ارتفاع المديونية لارتفاع معدلات الإنفاق العسكري على حساب الناتج المحلي، لذلك تلجأ الدول الإفريقية للاستدانة.

وحسب تقرير التنمية البشرية حسب البنك الدولي أن 25 دولة من أفقر دول العالم هي من إفريقيا بالأخص منطقة جنوب الصحراء، وهو ما يؤدي إلى تراجع نسبة الاستثمارات التي لا تتوافق والبيئة الغير مستقرة. (سمية بلعيد، 2010، ص ص 89-90).

2.2.3 مشكلة اللاجئين: تعتبر مشكلة اللاجئين من أهم المشاكل التي تفرزها

النزاعات الإثنية، حيث تحتل القارة الإفريقية المراتب الأولى من حيث عدد اللاجئين، وبعد الإنسان الإفريقي المتضرر الأول من النزاعات الإثنية، إذ يعاني من فقدان حقوقه الشخصية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والحريات الأساسية التي غالبا ما يصادرها حكام البلدان المستضيفة.

وعادة ما تتسبب ظاهرة اللاجئين مشكلات سواء لدولة المنشأ أو دولة اللجوء، فبالنسبة للأولى تفقد مواردها البشرية بسبب هروب المتعلمين والمثقفين إلى الخارج بحثا عن

فرص عمل، أما بالنسبة للثانية فتواجه مشكلات تتعلق بالتركيبة المجتمعية، فضلا عن الأعباء الاقتصادية. (عائشة بوعشيب، 2018، ص ص 125-126).

2.3.3 ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة: حيث يتم استخدام الأطفال كأداة في الحرب كمحاربين أو جواسيس.... سواء من طرف النظام أو من قبل الجماعات الإثنية المعارضة، وقد ساعد توفر الأسلحة الخفيفة إلى تكوين جيوش من الأطفال دون العاشرة يجيدون كافة فنون القتال والتعذيب. (صابر حموته، 2015، ص 67).

4.2.3 انهيار الدولة: وهي النتيجة الأخطر للنزاعات الإثنية، وتكون نتيجة لتعاظم الولاءات للانتماءات الإثنية والقبلية على حساب الانتماء للوطن، ويأخذ انهيار الدولة شكلين:

- **الانهيار الشامل:** حيث يؤدي النزاع الإثني إلى إسقاط النظام الحاكم ومؤسساته وتحول الدولة إلى مجموعة من الإقطاعيات المنفصلة.

- **الانهيار الجزئي:** ويقصد به ضعف الدولة على فرض سيطرتها على جميع الأقاليم، مقابل مواصلة الجماعات المعارضة القتال لكن دون أن تتمكن من السيطرة على جميع أراضي الدولة. (صابر حموته، 2015، ص 61).

4. التعقيدات الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة في نيجيريا

1.4 التركيبة المجتمعية الإثنية لدولة نيجيريا ومظاهر النزاع الإثني فيها.

تعتبر نيجيريا واحدة من أكثر دول إفريقيا من حيث التنوع الإثني، ويتميز المجتمع النيجيري بأنه مجتمع قبلي، فالقبيلة هي المركب الأساسي للمجتمع، حيث توجد فيه أكثر

من 250 مجموعة إثنية و500 لغة محلية، ويدين حوالي 50% منهم الديانة الإسلامية و40% يدينون بالمسيحية بينما يدين 10% منهم ديانات إفريقية وثنية. (سفيان داسي، 2017). ولتجاوز مشكلة تصنيف الاثنيات يمكن أن نعتمد على معيارين الأول يتخذ اللغة كمعيار والثاني يتخذ التقسيم الجغرافي للدولة كمعيار.

1.1.4 اللغة كمعيار للتصنيف الإثني: هناك ثلاث لغات تعتبر الأكثر من حيث

المتحدثين بها وهي:

أ_ الهاوسا-فولاني (Haussa-Foulani): يتكلم أفرادها لغة الهاوسا وتتركز هذه المجموعات في الأقاليم الشمالية، يدينون بالإسلام ويشكلون مجتمعين حوالي 29% من سكان نيجيريا، وبالرغم من أن الفولاني مجموعة مختلفة عن الهاوسا، إلا أن تبنيهم لغة الهاوسا والدين والتزاوج وحدتا الجماعات على مر السنين.

ب_ اليوروبا (Yourouba): هي ثاني أكبر قبيلة بعد الهاوسا، تتمركز بالجنوب الغربي، يتكلمون لغة اليوروبا ويتساوى تقريباً المسلمين والمسيحيين فيها، كان لها دور أثناء الاستعمار البريطاني إلا أنه بعد الاستقلال سيطرت الهاوسا فولاني على الحكم إلى غاية انتخاب "أوليسوجون أوباسنجو" رئيساً لنيجيريا عام 1999 وهو من اليوروبا.

ج_ الإيغبو (Igbo): تتركز في الأقاليم الشرقية، غالبيتهم من المسيحيين ويتكلمون لغة الإيغبو، وفي عام 1967 قامت حركة انفصالية من هذه الإثنية مما أدت إلى حرب دامت قرابة ثلاث سنوات تسمى (البيافرا)، مما همش دورهم السياسي. (باكر حسين قدرماري، 1986، ص ص 7-8).

2.1.4 التقسيم الجغرافي كمعيار للتصنيف: تتكون نيجيريا من 36 ولاية مقسمة

إلى ستة أقاليم جغرافية كبرى، يمكن أن تكون معيار لتصنيف المجموعات الإثنية وهي:

__ **إقليم الشمال الغربي:** ويتكون من سبعة ولايات تنتمي إلى إثنية الهوسا والفولاني

__ **إقليم شمال وسط:** ويتكون من ستة ولايات وهو خليط بين الهوسا واليوربا

__ **إقليم الشمال الشرقي:** يتكون من ستة ولايات وهو خليط بين الهوسا والكثير

من الأقليات الإثنية الأخرى، والتي تصل إلى حوالي 200 إثنية.

__ **إقليم الجنوب الغربي:** ويتكون من ستة ولايات وهو خليط بين إثنية الإيجو

وأكثر من 30 أقلية إثنية.

__ **إقليم الجنوب الشرقي:** ويتكون من خمسة ولايات تسيطر عليها إثنية الإيجو.

(Abdul Raufu Mustapha, 2003.)

ولقد عمل الاستعمار البريطاني عن طريق تسييس الوعي الإثني بقيام الأحزاب على قاعدة إثنية ودينية بحتة، فضلا على محاربته للثقافة الإسلامية السائدة وإحلال الثقافة الغربية محلها وذلك لخلق نوع من الولاء بين النيجريين المسيحيين والاستعمار البريطاني، وهو ما انعكس سلبا على الوحدة المجتمعية بعد الاستعمار بتكريس العداء الديني في نيجيريا وجعل المجتمع منقسم إلى مجتمعيين (شمال وجنوب) لكل واحد منهما ارتباطاته وثقافته.

وبعد الاستقلال اشتد التنافس بين المجموعات العرقية المختلفة على السلطة السياسية داخل الأقاليم، وفي عام 1963 انفصل الإقليم الغربي الأوسط عن الإقليم الغربي، كما طالب بعض سكان الإقليمين الشمالي والشرقي بتكوين وحدات سياسية منفصلة

(Abdul Raufu Mustapha, 2003.)

3.1.4 حرب بيفرا كنموذج للنزاع الاثني في نيجيريا: نتيجة لسياسة الاستعمار

البريطاني الداعمة للمسيحيين ضد المسلمين، وحرصه على تطوير الجنوب وتحلف الشمال، برزت هوة واسعة في أوضاع الإقليم الشمالي الذي يعاني التخلف الشديد، وسيطرة الإقطاع عليه وانخفاض مستوى التعليم فيه، وإقليم الجنوب الغني بثرواته ودرجة أعلى في التطور الاقتصادي، ومن هنا برز تخوف من الجانبين حول سيطرة أحد الأقاليم على الآخر.

وقد اعتمد الإقليم الشمالي على قوته العديدة ليكون وجوده واسع في السلطة، بينما اعتمد الجنوب على قوته الاقتصادية وثروته البترولية، للحصول على قدر أوسع من السلطة، في مجال النفوذ السياسي للشماليين. وانطلاقاً من هذا فقد كانت الأقاليم اقتصادياً مستقلة ولم يكن هناك تبادل بينهم، فقد اتجه كل إقليم لتنمية اقتصاده كوحدة مستقلة بذاتها دون النظر للاقتصاد النيجيري ككل. (قرين عبد الكريم، ب س ن، ص 224).

ونتيجة للعديد من الانقلابات العسكرية التي عرفتتها الدولة منها انقلاب "جون يعقوب" ضد حكومة "إيرونيس" وهكذا أقرت الحكومة العسكرية الجديدة بقاء الحكام العسكريين في الأقاليم الثلاثة، إلا أن أفراد الإقليم الجنوبي والشمالى أعلنوا عدم قبولهم بالحكم الجديد، وفي محاولة لتهدئة الوضع دعا "يعقوب" إلى عقد مؤتمر ب: لاغوس في سبتمبر 1966 الذي انتهى بإعلان تقرير تمهيدي الشكل الدستوري المقترح متضمننا بقاء نيجيريا كوحدة سياسية ذات حكومة فيديرالية محتفظة بالسلطة، على أن تحتفظ الحكومات الإقليمية بالسلطة فيما يتعلق بالجيش والشرطة، كما أوصى المؤتمر بإعادة تقسيم نيجيريا إلى 12 ولاية، وعلى إثر ذلك تعرضت الحكومة الجديدة لمتاعب سياسية وعنصرية كبيرة، تمثلت في قيام اضطرابات بالإقليمين الشمالي والشرقي أثناء الاحتفال بذكرى استقلال نيجيريا، ورفض حكام الشرق إنشاء ولاية جديدة، وامتنعوا عن حضور المؤتمر الذي دعا إليه

"يعقوب"، وحاولوا الاتصال بالدول الأجنبية خاصة الغربية للحصول على الأسلحة قصد الضغط على الحكومة الفيدرالية، وأعلنت الجمعية الاستشارية للمقاطعة الشرقية في 30 ماي 1967 انفصل الإقليم الشرقي عن نيجيريا، واستقلاله من جانب واحد تحت اسم جمهورية البيافرا المستقلة، واتخذت مدينة أنوجو عاصمة لها. (قرين عبد الكريم، ب س ن، ص ص 227-230).

ونتيجة لذلك هاجم الجيش الفيدرالي الإقليم المنشق من الشمال عام 1967 باتجاه "أنوجو"، كما قام الأسطول الفدرالي بفرض حصار بحري من الجنوب، واستولت بذلك على إقليم الغرب الأوسط، وسيطرت على عاصمة البنين واستولى الجيش على العاصمة أنوجو في 1967، مما دفعها إلى نقل العاصمة إلى "أوميها" التي استولى عليها الجيش لاحقا في 1968، واستمر القتال إلى أن حصر الجيش الانفصاليون في مناطق ضيقة إلى أن تم الاستيلاء على العاصمة الثالثة أوبري في 1970 وتم تصفية التمرد. (الحرب الأهلية النيجيرية).

2.4 أسباب نشأة النزاعات الإثنية في نيجيريا

ساهمت الكثير من العوامل في تفاقم مشاكل التعددية الإثنية في نيجيريا، مؤدية في كثير من الأحيان إلى نزاعات بين الجماعات فيما بينها من جهة، وبين الجماعات الإثنية والدولة من جهة أخرى، وتتنوع العوامل بتنوع طبيعتها من سياسية إلى اقتصادية إلى اجتماعية.

1.2.4 العوامل السياسية: ويمكن حصرها في:

أ- الفساد الإداري: لقد كان الفساد والقادة غير المؤهلين سببا في تأجيج النزاع والتفرق الإثني في نيجيريا، وأدى سوء إدارة الموارد الوطنية وسوء التسيير من جانب القادة غير المؤهلين إلى إثارة انفعال المواطنين، حيث توجد عدم مساواة واضحة في الطريقة التي تتقاسم بها نيجيريا مواردها الفيدرالية، وتخصيص مشاريع البنية التحتية بين الأقاليم الفدرالية على أسس جهوية، كما أن المحسوبية كمعاملة تفضيلية كانت مصدرا للصراع في البلاد فهي تنتج زعيم فاسد وغير كفء. (عايد الغرب موسى، 2015، ص 134).

ب- تهميش بعض الإثنيات: تهميش بعض الجماعات الإثنية التي تشكل البلاد هو أحد أسباب النزاع الإثني في نيجيريا، فتهميش الجزء الشرقي من البلاد في المشروع النيجيري مثلا، كان جزءا من قضية الحرب الأهلية عام 1967-1970، حيث تهدد مسألة تهميش المجموعات الإثنية "الايجو" بتقويض المنطقة الجيوسياسية في الجنوب الشرقي، كما أن الحكام المتعاقبين كرسوا التهميش من خلال إقصاء بعض الجماعات في المشاركة السياسية، وتدعيم الجماعة التي ينتمون إليها، مما ولد شعور لدى النيجيريين بعدم انتمائهم للبلد. (Rain Leith and Hussin Solmon, 2016).

2.2.4 العوامل الاقتصادية: لعب الاقتصاد دور كبير في تأجيج النزاع الإثني في نيجيريا، فالجنوب أكثر ثراء بالموارد خصوصا بالاحتياطات النفطية، في حين أن الشمال أكثر توجهها نحو الزراعة، وبما أن النفط يمثل أكثر من 80% من عائدات الحكومة الفدرالية، ونتيجة للمنافسة بين الولايات على الأسهم في هذه الإيرادات، حاول الشمال زيادة نفوذه السياسي والحفاظ على هيمنته في السياسة النيجيرية للوصول إلى هذه الموارد، في نفس الوقت ردت مجموعات الجنوب على محاولات الشمال هذه لتعظيم حصصها.

كما أن مقترحات "أوباسانجو" حول إعادة 30% من عائدات النفط إلى المناطق المحلية التي يتم ضخ النفط منها، تتعارض مع مصالح النخب المحلية التي تريد تعزيز مواقعها من خلال إقامة البنية التحتية، في هذه العملية ازدادت الخصومات الإثنية أكثر، تغذيها سوء الإدارة الاقتصادية لمختلف الحكومات منذ الاستقلال. (Martins Iyoboyi, 2014, pp 121-122.)

3.2.4 العوامل الاجتماعية:

والتي تتمثل أساسا في بنية المجتمع النيجري الذي يتميز بالقبيلة، فهذه الأخيرة هي واحدة من أسباب الاختلاف الإثني في نيجيريا، فالولاء للجماعات الإثنية يعوق النزعة القومية الحقيقية ووحدة البلاد، فمنذ الاستقلال حتى الآن يستخدم القادة التحيز الإثني والقبلي للفوز بالانتخابات وتقسيم البلاد، فمعظم النزاعات التي تحدث تغذيها الدوافع السياسية الأنانية، فعلى سبيل المثال فإن التوظيف في الوظائف العامة والوزارات والوكالات ومديريات الحكومة الفدرالية يرجع في الغالب إلى أسباب قبلية وليس إلى الكفاءة، فالقبلية تفرق بين الناس وتشجع على المحسوبية، وتعوق الاتحاد والتنمية الاقتصادية. (Rain Leith and Hussin Solmon, 2016.)

3.4 تأثير التعددية الإثنية على استقرار الدولة في نيجيريا:

تعد نيجيريا دولة متعددة الاثنيات وذات اختلافات وتناقضات صارخة بين المجموعات المكونة لها، مما خلق الكثير من المشاكل بين المجموعات التي تبحث عن مكانها بإقصاء المجموعات الأخرى، فشكل هذا تهديد حقيقي لوحدة واستقرار الدولة النيجيرية، تجلى في الجوانب السياسية والأمنية وكذا الاقتصادية والاجتماعية.

1.3.4 على المستوى السياسي: يمكن رصد تأثير التعددية الإثنية على الجوانب

السياسية في نيجيريا من خلال استقرار الجمهوريات المتعاقبة في نيجيريا.

أ-الجمهورية الأولى: عندما حصلت نيجيريا على الاستقلال عام 1960، حيث ظهرت أحزاب سياسية على أساس إثني تؤكد على التقسيم الجغرافي مثل "حزب مؤتمر الشعب الشمالي"، وهو ما ظهر جليا في سقوط الجمهورية الأولى عام 1966 إثر انقلاب عسكري تلاه آخر في نفس العام، وتأسس هيكل سياسي مستقل في نيجيريا عام 1967 (جمهورية بياfra). (Bamidele A. Ojo, 1998, PP 30-31.)

ب-الجمهورية الثانية: شهدت نفس التشكيلات الإثنية للأحزاب، وكذا العديد من الخلافات بين الجنرالات، وهو ما أدى إلى تأجيج الوضع الإثني وإسقاط الجمهورية الثانية عام 1983 إثر انقلاب عسكري. (Bamidele A. Ojo, 1998, P32.)

ج-الجمهورية الثالثة: بعد استيلاء "بابنجيدا" على السلطة إثر انقلاب عسكري عام 1985، قام بإصدار دستور 1989، وقد وعد بإجراء انتخابات، إلا أنه لم يسمح إلا لحزبين للتواجد في الساحة السياسية (الحزب الديمقراطي الاجتماعي "SDP" والمؤتمر الوطني الجمهوري "NRC")، ولم يسلم السلطة لـ "أبيولا" بعد فوزه في انتخابات 1993، لينهي بذلك حلم الحكم الديمقراطي. (Bamidele A. Ojo, 1998, P35-36.)

د-الجمهورية الرابعة: بدأت بتسلم "أولسيجون أوباسانجو" للسلطة عام 1999 إثر انتخابات ديمقراطية تعتبر الأولى في تاريخ نيجيريا، ورغم أنه منح حرية كبيرة في التمثيل السياسي وحرية الرأي، وتطبيق نظام التناوب على السلطة في مختلف المكاتب المركزية في البلاد، إلا أن هذا لم يكن كافيا في ظل غياب الحكم الراشد، خاصة مع بروز العديد من

المشاكل والنزاعات وبروز قضايا الأمن (Orji Nkwachukwu, Theories) وبعدها تولى "جودلاك جونثان" الذي ينتمي لقبيلة اليجاو رئاسة الدولة عام 2011. (علي أبو فرحة، 2014). ليعود محمد البخاري الذي ينتمي لقبيلة الهوسا إلى سدة الحكم بعد انتخابه عام 2015. (محمد بخاري). كما أن التفاوت في التمثيل السياسي بين المجموعات الإثنية، زاد من حدة التنافس والنزاع خاصة مع سعي المجموعات المهمشة إلى الحصول على التمثيل المناسب.

2.3.4 على المستوى الأمني:

انعكست التعددية الإثنية على نيجيريا بشكل سلبي على المستوى الأمني، حيث برزت العديد من التنظيمات الإرهابية (بوكو حرام وحركة تحرير دلتا النيجر)، ذات الأصول الدينية، وهو ما أدى إلى انفلات أمني كبير.

أ- بوكو حرام: بوكو حرام كلمة مركبة من لغتي الهوسا واللغة العربية، وهي تعني بلهجة قبائل الهوسا (التعليم الغربي حرام)، وترفض الجماعة اسم "بوكو حرام" وتفضل اسم جماعة أهل السنة للدعوى والجهاد. (<http://www.aljazeera.net>) وفي مارس 2015 أعيد تسميتها بالولاية الإسلامية في غرب إفريقيا. (كريم الماجري، 2018، بوكو حرام).

تأسست جماعة بوكو حرام عام 2002 في ولاية بورنو بشمال نيجيريا بزعامة محمد يوسف، لكن الوجود الفعلي للحركة بدأ عام 2004 بعد أن انتقلت إلى ولاية يوبي على الحدود مع النيجر، حيث بدأت عملياتها ضد المؤسسات الأمنية والمدنية النيجيرية. (جماعة بوكو حرام. <http://www.aljazeera.net>) وهناك عدة عوامل ساعد على تنامي

جماعة بوكو حرام، منها التنافس على السلطة وغياب التوزيع العادل للثروات، ويرتبط هذا التوزيع بالتحيزات الاثنية والدينية وانتشار الفساد في البلاد.

ولقد تسبب العنف الطائفي في نيجيريا والذي يغذيه التنافس على السلطة والسيطرة على الأرض في مقتل أكثر من 1200 شخص في الولايات الشمالية، واستولت بوكو حرام على أكثر من 130 قرية وبلدة حيث فرضت تفسيرها لقوانين الشريعة. (سالي يوسف، 2016).

__ العلاقة بين جماعة بوكو حرام والحكومة النيجيرية: مرت العلاقة بمرحلتين، هما:

● الانكفاء على الذات للبناء والتشكل: وقد استندت هذه المرحلة إلى

أربعة محاور رئيسية:

✓ فك الارتباط رسميا مع مؤسسات الدولة النيجيرية على المستويات كافة، وبدأت بولاية يوبي في 2006، حيث أكد مجلس شورى الجماعة في بيان له بتحريم دعم أعضائها، وتأييدهم للحكومة لتناقض بعض مؤسساتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

✓ تأسيس ذراع إعلامي للجماعة معتمدا على حماسة الخطاب الديني لمؤسسيها، وتأسيس مسجد (ابن تيمية) للعمل من خلاله على نشر الدعوة.

✓ تأسيس هياكل مؤسسية إسلامية تابعة للجماعة في المجالات.

✓ اعتماد ترتيب هرمي للإدارة عبر تعيين أمراء يدينون بالولاء والطاعة لأمر الجماعة، وذلك بالولايات الشمالية لنيجيريا، وكذا بعض دول الجوار الجغرافي كتشاد والنيجر. (علي أبو فرحة، 2014).

● **مرحلة المواجهة والصدام:** منذ عام 2009 تصدرت الأعمال التي تقوم بها جماعة بوكو حرام مشهد التهديدات الأمنية في نيجيريا، والتي شملت القرصنة والقتل والخطف والسطو المسلح، وقد انتهت هذه الأعمال بمقتل قائد الجماعة محمد يوسف في 30 جويلية 2009، وفي نفس السنة شنت الجماعة هجوما عنيفا ضد الحكومة (عبد الحق زغدار، 2017، ص 311). حيث وقعت مواجهات بين هذه الجماعة والشرطة والجيش شملت عدة ولايات راح ضحيتها آلاف المدنيين (سالي يوسف، 2016).

كما استهدفت في 26 أوت 2011 مبنى الأمم المتحدة في مدينة أبوجا من خلال عمل انتحاري، وقد اتجهت الجماعة إلى توسيع دوائر عملها من المناطق الشمالية التي تتمركز فيها قبائل الهوسا والفلولاني باتجاه المناطق الجنوبية. (عبد الحق زغدار، 2017، ص 311).

ب- حركة تحرير دلتا النيجر: تمتد دلتا النيجر على مساحة أكثر من 70 ألف كيلومتر مربع، وتشمل المنطقة ولايات أيبيا، أكوا إيبوم، بايلسا، كروس ريفرز، الدلتا، إدوا، إيمو، أونودو وريفرز، يسكنها ما يقارب 20 مليون نسمة، ينتمون لأكثر من 40 مجموعة عرقية يتحدثون 250 لهجة مختلفة، وتمتلك هذه المنطقة ما يقارب 85% من مخزون النفط.

وقد بدأت الصراعات في دالتا النيجر مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب التوتر الذي نشب بين شركات النفط الأجنبية وعدد من المجموعات العرقية التي تسكن المنطقة، حيث شعروا بأنه يتم استغلالهم واستغلال ثروات أراضيهم دون أي عائد تنموي، فلقد كانت الخدمات الصحية والتعليم والمرافق العامة تكاد تنعدم، فضلا عن تكرار تسرب النفط الذي أدى إلى تلويث المياه ونفور الثروة السمكية التي يكتسب منها السكان، وقد بدأت الأزمة ببعض الاضطرابات السياسية، ثم أخذت شكل النزاع المسلح مع الدولة

بعد تشكيل جبهة تحرير دلتا النيجر "MEND" التي يقودها "هنري أوكادا" باسم السكان المحليين في المنطقة من أجل توزيع الثروات لسكان المنطقة، لتطالب فيما بعد بانفصال المنطقة عن نيجيريا. (أحمد محمد، ب س ن، ص ص 108-110).

وفي عام 2008 أصدرت حركة (MEND) بيانا تعلن فيه أن ميليشياتها قد أعلنت حرب نفط في جميع أنحاء منطقة دلتا النيجر، وشملت هذه الحرب خطوط الأنابيب ومرافق إنتاج النفط والقوات المسلحة التي تحميها، وقد أدت الهجمات على المنشآت النفطية وتدميرها، وعمليات احتجاز الرهائن، وغيرها من الأعمال إلى تدهور الأوضاع في المنطقة. وقد قاد الجيش هجوما ضد معقل المتمردين في 2009 وتم إنشاء وحدات جديدة في الجيش النيجيري لمحاربة المتمردين. (أحمد محمد، ب س ن، ص ص 110-112).

3.3.4 على المستوى الاقتصادي: تشير الباحثة Ngozi Ijeoma أن الناتج

المحلي للفرد ينخفض خلال فترة النزاعات الإثنية بمعدل سنوي قدره 2,2%، كما تؤدي النزاعات إلى نقص استغلال الموارد الطبيعية والزراعية، وكذا خفض قدرة الفرد على المساهمة الضريبية بسبب تضرر أعماله، هذا إضافة إلى:

- ✓ انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي
- ✓ زيادة الإنفاق العسكري على حساب التنمية
- ✓ انخفاض معدلات النمو الزراعي بسبب نشوب النزاعات في مناطق كثيرة
- ✓ إعاقه التبادل التجاري المحلي والدولي

✓ الكلفة الكبيرة لإعادة الإعمار, (Ngozi Ijeoma)

2014.)

4.3.4 على المستوى الاجتماعي: أدت التعددية الإثنية وما يصاحبها من

نزاعات إلى تدمير الحياة الاجتماعية لما سببته من انقسامات في المجتمع، وتعتبر الزيادة في أعمال العنف خاصة مع بروز الحركات الدينية المسلحة (بوكو حرام)، عائقا أمام التقدم الاجتماعي، فمثلا لا يستطيع أفراد من إثنيات اليوروبا والايجبو المسيحية العيش في الشمال ذو الأغلبية المسلمة، مما قلل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وأدخل المجتمع في دوامة العنف، ضف إلى ذلك انتشار الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع.

النتائج ومناقشتها:

من خلال ما تم عرضه توصلنا إلى ما يلي:

__ حاول الباحثين إعطاء الظاهرة بعدا نظريا، من خلال مجموعة من المقاربات مثل المقاربة الإفتعالية، البنائية والإثنو واقعية.

__ الأسباب المؤدية إلى حدوث النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية متعددة، ومن أبرزها السياسات الاستعمارية التي قامت بفرقة الجماعات، وكذا التوزيع الغير عادل للثروات خاصة الاقتصادية، بالإضافة إلى الآثار التي خلفتها العولمة، وتمتد الظاهرة إلى حد يجعل من الصعب التحكم فيها لما تخلفه من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن المشكلة الأضخم ألا وهي انهيار الدولة.

__ النزاع الاثني في نيجيريا أطرافه هي الجماعات الاثنية ذات الأغلبية من جهة وجماعات الأقليات من جهة أخرى وهو كذلك ديني لأنه قائم بين المسلمين والمسيحيين فالصراع في نيجيريا كثيرا ما كان عنيفا وتستخدم فيها الأسلحة والمليشيات وهو ما يخلف

فقدانا للأرواح وخسائر للممتلكات كما هو الشأن بالنسبة للحرب الأهلية النيجيرية (حرب بيفرا)، وغالبا ما تكون الحكومة النيجيرية طرفا في النزاع.

— النزاع الاثني في نيجيريا كان دائما وأبدا بهدف الحصول على السلطة والموارد الاقتصادية.

— انعكست النزاعات الإثنية على الدولة في نيجيريا بشكل سلبي في جميع مناحي الحياة، فعلى المستوى السياسي تعتبر الانقلابات العسكرية التي شهدتها نيجيريا أكبر دليل على صراع الإثنيات للوصول إلى السلطة، أما على المستوى الأمني فلقد حاولت الإثنيات الحصول على مكاسبها السياسية من خلال خلق العديد من التنظيمات، وهو ما أثر على الاقتصاد النيجيري من خلال تحويل الأموال لشراء الأسلحة.

ومن خلال هذه النتائج المستقاة من البحث يمكن التأكيد على الفرضية التي تم تبنيها في بداية الدراسة، حيث توصلنا إلى أن التنوع الإثني داخل الدولة عادة ما يؤدي إلى نزاعات إثنية، تؤثر سلبا على جميع مناحي الحياة، وذلك في ظل غياب استراتيجية فعالة وحقيقية من طرف الدولة، لمعالجة واستئصال أسباب النزاع من جذورها.

الخلاصة:

تمتاز القارة الإفريقية بتعدد إثني وتنوع مجتمعي كبير، وهو ما يؤثر على استقرار الدولة فيها، فكل جماعة تسعى للتأثير على السلطة لخدمة مصالحها وأهدافها، بل وأكثر من ذلك تسعى للوصول إلى السلطة والسيطرة على الموارد.

ولقد عرفت نيجيريا العديد من النزاعات الإثنية بين المسلمين من جهة والمسيحيين من جهة أخرى، والتي أثرت بشكل سلبي على الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية، حيث أصبحت الدولة النيجيرية غير قادرة على التحكم والسيطرة في الجماعات،

الأمر الذي هدد بانتهائها، ومن أجل تفادي هذه الأخيرة على الدولة النيجيرية العمل على استتباب الأمن والاستقرار لأنه منعدم، كون النزاعات أعاقَت تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخليا وهو ما أثر على مكانتها قاريا وعالميا.

كما يجب على الدولة النيجيرية الأخذ بالديمقراطية التوافقية كونها آلية تساعد على إدارة التعدد والتنوع، ومن شأنها تأسيس مشروع وطني لبناء الدولة الوطنية، مع ضرورة العمل على التوزيع العادل للثروات والمشاريع التنموية.

الإحالات والمراجع:

1- أبو فرحة، علي. 2014. (المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء

الدولة). <https://www.qiraatafrica.com>

2- أحمد محمد، هيفاء. (ب س ن). دراسات دولية. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، (46).

3- إيدابير، أحمد. (2012). التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

4- بلعيد، سميرة. (2010). النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري - قسنطينة -، الجزائر.

5- بوعشبية، عائشة. (2018). أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.

- 6- حموته، صابر. (2015). النزاعات الإثنية وعملية التنمية في إفريقيا، نيجيريا
أموذجا. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر
باتنة، الجزائر.
- 7- زغدار، عبد الحق. (2017). المفكر. النزاع في نيجيريا بين الإثنية والظاهرة
الإرهابية "بوكو حرام" أمودجا.
- 8- زقاغ، عادل. 2015. (تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية).
<https://www.Politics-dz.com>
- 9- سفيان، داسي. 2017. (دراسة في التعقيدات الإثنية وبناء الدولة في
نيجيريا). <https://www.qiraatafrican.com>
- 10- قدرماري، باكر حسين. (1986). دولة نيجيريا. السودان: المركز الإسلامي
الإفريقي.
- 11- قرين، عبد الكريم. (ب س ن). الحركة الانفصالية في نيجيريا 1967-
1970. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية (7).
- 12- الماجري، كريم. مترجما، 2016. (بوكو حرام: ديناميات صعود وتراجع جماعة عنيفة
في نيجيريا). <http://studies.aljazeera.net>
- 13- مربعي، بلقاسم. (2015). آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة
(دراسة في النموذج الماليزي). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 14- موسى، عايد الغرب. (2015). جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالي مالي
ونيجيريا (ط.1). مصر: دار البشير للثقافة والعلوم.

15- يوسف، سالي. 2016. (تأثير جماعة بوكو حرام على الأمن العام في نيجيريا منذ

عام 2011). <https://democraticac.de/?p=38633>.

16- Bamidele A. Ojo, 1998 .Nigeria's Third Republic: the Problems and Prospects of political Transition to Civil Rule .New York: Nova science publishers.

17- Barry R' Posen. (2008). **Journal survival global politics and strategy. the security dilemma and thinc conflict**, (35).

18- Geiser, Christian. (Les approches théoriques sur les conflits ethniques etnles réfugiés, P. 36.)<http://www.Paixbalkans.org>.

19- Iyoboyi, Martins. (2014): (Economic Growth and Conflicts: Evidence from Nigeria, Journal of Sustainable Development Studies 2

20- Leith, Rain. and Solmon Hussin, 2016. (On Ethnicity and Ethnic Conflict Management in Nigeria.)
<http://www.ajol.info/index.php/ajcr/article/view/136398>.

21- Mustapha, Abdul Raufu. 2003. (Ethnic Minority Groups in Nigeria- Current Situation and Major Problems.)
<http://semanticscholar.org>.

22- Ngozi, Ijeoma. (2014) .International Journal of open Scientific Research .Impact of Cost of Conflict on Economic Development in Nigeria, (1). <http://cutt.us/3JmTz>.

23- Nkwachukwu, Orji. (Theories and practice of Ethnic Conflict management in Nigeria.) <http://www.academia.edu/801142>.

24- Thomas J, Christensen. (the contemporary security dilemma: deterring a Taiwan conflict.) <http://www.twq.com/62autumn/christen>.

25- (الحرب الأهلية النيجيرية.) <https://m.marefa.org>.

26- (الصراعات العرقية في إفريقيا.) <http://m.marefa.org>.

27- (جماعة بوكو حرام.) <http://www.aljazeera.net>.

28- (محمد بوخاري.) <http://www.aljazeera.net>.